العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

التشدّد الإيراني يضعف حظوظ الزرفي في تشكيل حكومة عراقية

هل تستخدم طهران الملف العراقي ضد ترامب في معركته الانتخابية

تَعسُّر تشكيل حكومة عراقية جديدة يمثّل انعكاسا لتشدّد إيران بشكل استثنائي في عملية اختيار الشخصية التي ستتولى قيادة السلطة التنفيذية في العراق، الأمر الذي يقود إلى التساؤل عمّا إذا كانت طهران بصدد محاولة كسر صيغة التوافق الضمني مع الولايات المتّحدة بشأن الملفّ العراقي والمضي في استخدام هذا الملف بشقيه السياسي والأمني في الضغط على الرئيس الأميركي دونالد ترامب في سنة الانتخابات الرئاسية.

«رئيس» إلى أن يأتي من إيران ما يخالف ذلك

بغداد – تسلك عملية اختيار من يتولّى تشكيل حكومة عراقية بديلة عن حكومة رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي، المسار المعهود في العملية السياسية الجارية في العراق منذ سبعة عشر عاما، والذي تمتلك فيه إيران الكثير من أوراق الضغط لتنصيب الشخصية المناسبة لتأمين مصالحها، فيما لا تفتقر الولايات المتّحدة من جهتها لأوراق الضغط اللازمة لتأمين قدر من النفوذ في البلد.

وتتّجه طهران نحو النجاح في استبعاد رئيس الوزراء المكلّف عدنان الزرفي، غير الموثوق فيه من قبلها، والذي تراجعت حظوظه في الوصول إلى سدّة رئاسة الحكومة العراقية منذ الزيارة التي قام بها إسماعيل قاني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الثلاثاء الماضي إلى بغداد حيث عمل على شحن جبهة الرفض للزرفي.

إحسان الشمّري

الوضع الداخلي الصعب الذي يواجهه ترامب يشكل فرصة لإيران

ويتساءل متابعون للشأن العراقي عن المدى الذي يمكن أن تبلغه الضغوط الإيرانية في ملف تشكيل الحكومة العراقية، وعمّا إذا كانت طهران ستحاول، هذه المرّة، المضي إلى أبعد مدى ممكن في استثمار الوضع السياسي والأمني في العراق لبعثرة أوراق الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال السنة الانتخابية، خصوصا في ظلّ ما يواجهه من تعقيدات طارئة فرضها انتشار فايروس كورونا وتكاد تنسف إنجازاته التي كان يأمل في أن يستند إليها في سعيه للحصول على ولاية رئاسية ثانية.

ويقول مراقبون إنّه مهما تكن طبيعة الشخصية التي تقود السلطة التنفيذية في العراق ومقدار ولائها لطهران، فإنّها لا تستطيع إدارة شؤون الدولة بمعزل عن الولايات المتحدة ذات العلاقات الاقتصادية والأمنية الواسعة والمتشابكة مع العراق والتي لا يمكن للأخير تجاوزها بمجرّد قرار سياسي.

ومن هذا المنظور لا يستبعد مراقبون أن تفضي عملية اختيار رئيس جديد للحكومة العراقية بعد الصراعات والمساومات وإسقاط المرشّحين تباعا، إلى تلك الصيغة التقليدية من التوافق الأميركي الإيراني الضمني الذي كان وراء ولادة النظام السياسي القائم في العراق بعد إسقاط حكم حزب البعث والذي كان بدوره هدفا مشتركا لطهران وواشنطن على الرغم مما بينهما من خلافات عميقة.

وأقرت عضو البرلمان عن ائتلاف دولة القانون عالية نصيّف، بأن حظوظ رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي تراجعت كثيرا، منذ وصول الوفد الإيراني برئاسة قاني إلى العراق قبل أيام.

وتعد نصيّف، من بين النواب المساندين لرئيس الوزراء المكلّف برغم أن الائتلاف الذي تنتمي إليه بزعامة نوري المالكي هو أحد الأطراف الرافضة لتكليف الزرفي.

وقالت نصيّف إن المالكي ليست لديه مشكلة شخصية مع الزرفي لكنه يعترض على آلية تكليفه التي لم تأخذ بنظر الاعتبار أن منصب رئيس الوزراء في العراق هو من حصة المكوّن الشيعي.

وبدا أن المالكي أراد أن يكون أكثر وضوحا في موقفه من الزرفي بالتزامن مع جولة الوفد الإيراني بين زعماء الكتل السياسية العراقية، حيث قال المتحدث باسم دولة القانون بهاء النوري إنّ الائتلاف "لا توجد لديه مشكلة شخصية مع الزرفي بل يعترض على عملية التكليف لما فيها من تجاوز على المكوّن الشيعي الذي يعد المكون الأكبر"، مضيفا أنه "لا يحق لرئيس الجمهورية أن يكلف من يشاء وإن كان المكلف من نفس المكون، ما لم تحصل موافقة الكتل الشيعية".

وتابع أن "الكتل الشيعية ترفض التكليف وفق الآلية التي تمّ بها اختيار الزرفي"، مشيرا إلى أنه "من الصعب تمرير كابينته الوزارية في مجلس النواب".

وجاء هذا الإعلان، بعد أنباء عن إجراء أحد أصهار المالكي مفاوضات ناجحة للحصول على وزارة مهمة في كابينة الزرفي ضمن إطار اتفاق أولي على دعم ائتلاف دولة القانون لجهود المكلف بتشكيل الحكومة. وتشير المصادر، إلى أن تسرب هذه الأنباء، أغضب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي يُعرف على نطاق واسع بأنه قد شجع رئيس الجمهورية برهم صالح على تكليف الزرفي. وتوحي المصادر بأن حظوظ رئيس الوزراء المكلّف تتراجع في مواجهة صعود احتمالات تكليف قاسم الأعرجي أو مصطفى الكاظمي.

لكن الزرفي لا يزال في الساحة، على حد وصف مقربين منه أبلغوا "العرب" بأن "المكلف يركز على تكوين قاعدة نيابية تؤيد توجهاته، بعيدا عن موقف الزعماء الشيعة".

ويقضي الزرفي الجزء الأكبر من وقته في اجتماعات مع نواب من المكون الشيعي، تستهدف حصوله على تعهدات فردية بدعمه، استثمار البوادر على تمرد أعضاء البرلمان العراقي على قادتهم.

وبرغم أن الزرفي ينجح في انتزاع هذه التعهدات، إلا أن هذا النوع من المفاوضات ليس مضمونا في الأعراف السياسية العراقية، إذ يمكن للقادة تركيع "المتمردين" باستخدام مختلف أنواع الضغوط، من بينها التلويح بالتصفية الجسدية على أيدي عناصر الميليشيات أو كشف فضائح مخبّأة كقضايا الفساد المالي والأخلاقي.

ويقول مراقبون، إن تنقل القوى السياسية الشيعية في العراق بين مرشحين لمنصب رئيس الوزراء، عرف عنهم جميعا تشجيعهم لانفتاح البلاد على المحيط العربي وعلى الولايات المتحدة والغرب عموما، يكشف عن رغبة إيرانية واضحة في تهدئة أوضاع المنطقة، بشكل مؤقت على الأقل.

ويوصف الزرفي بأنه حليف وثيق للولايات المتحدة، فيما تسبب تطور العلاقات بين الأعرجي وشخصيات سعودية خلال مرحلة عمله وزيرا للداخلية في انشقاقه عن منظمة بدر بزعامة هادي العامري المقرب من إيران.

أما الكاظمي، فهو متهم من قبل الميليشيات الموالية لإيران بالمشاركة في عملية اغتيال قائد فيلق القدس السابق في الحرس الثوري قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس، في غارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الجاري.

ويقول مراقبون إن إيران ربما تبحث عن صفقة مع الولايات المتحدة في المرحلة القادمة، من خلال رئيس وزراء في العراق يفهم لغة الطرفين. لكن اتجاها عراقيا آخر، يعتقد أن إيران تتجه نحو التصعيد ضد الولايات المتحدة في العراق، في محاولة للتأثير على حظوظ دونالد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية المرتقبة في الولايات المتحدة.

ويقول المحلل السياسي إحسان الشمري إن إيران وحلفاءها، يخططون لتوجيه ضربة قوية للوجود الأميركي في العراق، في غضون الشهرين القادمين، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لديها تصور واضح عن هذا الأمر.

ومن وجهة نظر الشمري، فإن منظومة صواريخ باتريوت التي نصبتها الولايات المتحدة داخل الأراضي العراقية مهمتها اعتراض الصواريخ البالستية القادمة من إيران، وليس صواريخ الكاتيوشا التي تطلقها الميليشيات من داخل العراق مشيرا إلى أن "طهران تجد أن الوقت مناسب للرد على مقتل سليماني لصعوبة وضع ترامب الداخلي ولتصدير أزمتها الداخلية وإجبار أوروبا المنهكة على التخلي عن واشنطن".

وختم بأن تلويح ترامب مؤخرا بالرد على إيران هو إشارة إلى استعداد الولايات المتحدة لمثل هذا السيناريو.

التشخيص أولا.. أساس استراتيجية الإمارات في الحرب على كورونا

أبوظبي – يمثّل تركيز دولة الإمارات العربية المتّحدة على عملية تشخيص الإصابة بفايروس كورونا وتسريعها مع الرفع من دقّتها وتوسيع مداها لتشمل أكبر عدد ممكن من السكّان، جزءا من الحيوية التي ميّزت أسلوب الدولة في مواجهة الوباء والحدّ من انتشاره.

وتحوّل مركز لإجراء فحوص فايروس كورونا من السيارة، أياما قليلة بعد افتتاحه في أبوظبي، إلى مقصد للكثيرين ممن يرغبون في التأكد من سلامتهم من المرض، وذلك في خدمة فريدة من نوعها في الشرق الأوسط الذي تعاني غالبية بلدانه نقصا فادحا في عملية التشخيص التي تعتبر ضرورية في تكوين صورة صحيحة عن مدى انتشار المرض، وأساسية في تحديد أساليب محاصرته وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

وجاء افتتاح المركز المذكور بالتوازي مع افتتاح مختبر فائق التطوّر لتشخيص الإصابة بالفايروس يعتبر الأضخم من نوعه خارج الصين.

ويستثني مركز الفحص في السيارة كبار السن والنساء الحوامل والذين تظهر عليهم أعراض فايروس كورونا، من دفع مبلغ 100 دولار لقاء الفحص.

ونقلت وكالة فرانس برس عينات من شهادات أشخاص استفادوا من خدمات المركز. وبين هؤلاء الذين تدفقوا على المركز في أسبوع عمله الأول، المواطن محمد عبدالله الظحناني الذي قرّر إجراء الفحص بعد أسبوعين من الحجر الصحي إثر عودته من السفر.

وجلس الظحناني داخل سيارته مع زوجته وطفليه وقد ارتدوا أقنعة طبية في انتظار موعد فحصهم الذي قاموا بحجزه مسبقا. وبعد إدخال بطاقات الهوية التابعة له ولزوجته وطفليه في القارئ الإلكتروني، اقتربت ممرضتان من السيارة لأخذ عينات منه ومن أفراد أسرته للفحص.

ولا تستغرق العملية سوى خمس دقائق. فبعد أن تقوم مُساعِدة بقياس درجة الحرارة، تأتي ممرضة وتطلب من كل فرد أن يعيد رأسه إلى الوراء قبل أخذ المسحة من الأنف.

وقال الظحناني العائد من بلجيكا مع عائلته "بقينا في الحجر الصحي لأربعة عشر يوما، والبارحة كان آخر يوم"، مضيفا "جئنا للفحص من أجل التأكد لأننا على وشك رؤية أفراد آخرين من عائلتنا". ويشير المواطن الإماراتي إلى مركز الفحص بالسيارة قائلا إنّه "أكثر سلامة من الذهاب إلى المستشفى".

معادلة السرعة والدقة والأمان

ورأى عبدالله (30 عاما) أن المبادرة "مريحة وسهلة"، مضيفا "جئت لتجربتها. وتطلّب الأمر عشر دقائق".

وأضاف "أرى أن هذا أسهل وأقل خطورة من المستشفى وهو مريح للغاية.. أجلس في سيارتي مرتاحا والمكيف يعمل ولم أشعر بأي شيء سوى وخزة بسيطة".

وفي المركز الفريد من نوعه في الشرق الأوسط، أربعة مسارب مخصّصة لإجراء الفحوص من دون أن يكون المتقدّمون لإجراء الفحص مجبرين على الاقتراب من بعضهم البعض ودون الحاجة إلى الترجل من السيارة.

ويقدم المركز خدماته إلى حوالي 600 شخص يوميا خلال 12 ساعة عمل. ومن المقرر افتتاح مراكز مماثلة في جميع أنحاء الإمارات الأسبوع المقبل.

وكان أعلن في وقت سابق عن إنشاء مختبر متطور لتشخيص الإصابة بفايروس كورونا المستجدّ، وذلك بالتعاون بين مجموعة جي 42 الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتي تتخذ من أبوظبي مقرا لها، ومجموعة بي.جي.آي الرائدة في مجال حلول الجينوم.

ويوفّر المختبر إمكانية القيام يوميا بإجراء عشرات الآلاف من الاختبارات وسيكون بإمكان أسرة الظحناني الحصول على نتيجة الفحص عبر رسالة نصية خلال يومين.

> المركز الفريد في الشرق الأوسط يعفي كبار السن والحوامل ومن تظهر عليهم أعراض كورونا من رسوم الفحص

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إن المختبر الجديد الواقع في مدينة مصدر بإمارة أبوظبي يوفّر حلا فوريا يلبي الاحتياجات المتصاعدة لاختبارات كوفيد – 19 في الدولة، ويستفيد من تجربة الصين في مواجهة الوباء، ومن المنتظر أن يسهم في تمكين الإمارات من مواصلة المتابعة النشطة وتوفير أعلى معدلات الفحص قياسا بعدد السكان على مستوى العالم، وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

ونقلت الوكالة عن بينج شياو الرئيس التنفيذي لمجموعة جي 42 قوله "بفضل القدرات التشخيصية الفائقة للمختبر سيوفر النطاق والقوة اللازمين لتمكين سكان دولة الإمارات من الحصول على أكثر الاختبارات موثوقية لتفاعل سلسلة البوليمرز".

ومن شأن قدرات التشخيص الجديدة أن تساعد على تسريع وتيرة الاستجابة واحتواء وباء كورونا ومنع انتشاره، وذلك عبر تسريع عمليات التشخيص والكشف عن الحالات المشتبه بإصابتها وتخريج المرضى المتماثلين للشفاء، وفحص المخالطين والمجموعات الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى.

ويعتزم المختبر المتطوّر منح الأولوية لإجراء الاختبارات في دولة الإمارات، لكنه قد يوسع نطاق عمله لاستقبال العينات من المناطق المجاورة. وعلاوة على ذلك، يخطط الشريكان في إنشائه لتفعيل منظومة رائدة لرصد تحولات الفايروس وتعزيز القدرة على الكشف عن مسببات الأمراض الجديدة مستقبلا من خلال الاختبارات التسلسلية المتقدمة.

الوباء يؤذن بموت الشرعية اليمنية

عدن – اعتاد سكّان المناطق اليمنية الواقعة خارج سيطرة المتمرّدين الحوثيين على غياب الحكومة الشرعية عن مناطقهم، لكنّهم بدأوا يشعرون بالفراغ الذي يخلّفه غياب العمل الحكومي المنظّم، في ظل التهديدات والأخطار التي فرضها وباء كورونا على أغلب بلدان العالم ومن ضمنها اليمن، المفتقر لمختلف وسائل مواجهة الفايروس في حال انتقلت عدواه إلى سكّانه.

ولا يكاد يُلمس أي جهد حقيقي لحكومة الرئيس عبدربّه منصور هادي التي يوجد أغلب أعضائها خارج البلاد في مواجهة خطر كورونا، عدا عن إصدارها المواقف عن بعد وخوض السجالات وملاحقة ما تسميه "أخبارا زائفة".

ويأتي ذلك بينما تنشغل القوات العسكرية والأمنية التابعة للشرعية بمقارعة المجلس الانتقالي الجنوبي ومحاولة تحيّن الفرص للانقضاض على المناطق الواقعة تحت سيطرته وعلى رأسها عدن، ذلك أن تلك القوات الرافعة للواء الشرعية تتبع في الحقيقة حزب الإصلاح وتعمل على تطبيق أجندة جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الحزب. وتحذّر مصادر يمنية من أنّ جائحة كورونا ستكون بمثابة آخر اختبار للشرعية اليمنية، وربما آخر مسمار في نعشها.

ودعا الدبلوماسي اليمني مصطفى النعمان إلى صرف الجهود نحو مواجهة خطر الوباء الداهم بإيقاف الحرب وإعلان حالة الطوارئ في البلاد ومنع التجمعات.

وقال في تغريدة على تويتر إنّ "العلاج في اليمن لكورونا أصبح الإنكار والتوجيهات والأنفوغرافيك والتغريدات"، مضيفا "الخطر لن يرحم أحدا".